مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية

- ٢ -

الأستاذ
محمد خير الحلواني

فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ٣ م ٤٨

دمشق : ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية *

- ٢ -

الأستاذ محمد خير الحلواني

٣ - إلا . . في الاستثناء :

ويظهر لنا جهل أبي البركات الأنباري بالنحو الكوفي وتأوله على نحاته في في هذه المسألة العجيبة التي ينشئها بين نحاة المذهبين .

وأوثر هنا أن أنقل كلام الفراء ثم أنقل مانسبه إليه أبو البركات وإلى جمهور الكوفيين ليبين لنا جهل الرجل فيما ندب إليه نفسه .

١ - الفراء وتركيب (إلا) :

يقول : « ونرى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحداً ، وضموا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً ، وخرجا من حد الجحد ، إذ جمعتا فصارا حرفاً واحداً وكذلك (لما) ومثل ذلك قوله : لولا ، إنما هي : لو ، ضمّت إليها : لا ، فصارتا حرفاً واحداً . »[1] .

وواضح من هذا أن (إلا) عند الفرّاء مركّبة من (إنْ) النافية ، و (لا) ، ولكنهما بتركيبهما فقدا معناهما الأصيل ، وصارا بمعنى آخر ، على غرار (لمّا) و (لولا) .

---

* انظر الصفحات ١٣٠-١٥١ من ج١ م ٤٨ من هذه المجلة .

(١) معاني القرآن ٢/٣٧٧ ، وانظر ١٦٦,١

٢ ـ ماجاء في الإنصاف :

ويستحيل كلام الفرّاء إلى لون عجيب من ألوان التلفيق في كلام أبي البركات، يقول : « وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين ـ وهو المشهور من مذهبهم ـ إلى أن (إلاّ) مركبة من (إنّ) و (لا) ، ثم خففت (إنّ) وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ : إنّ ، وعطفوا بهـا في النفي اعتباراً بـ : لا »[1] .

ولما علل مذهب الفراء على لسانه ساق هذا الكلام: «وأما الفراء فتمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بـ : إلا ، لأن الأصل فيها : إنّ ، و لا ، فزيد : اسم إنّ ، ولا : كفت من الخبر لأن التأويل : إنّ زيداً لم يقم ، ثم خففت : إنّ ، وأدغمت في : لا ، وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً ، كما ركبت : لو ، مع : لا ، وجعلا حرفاً واحداً ، فلما ركّبوا : إنّ مع : لا ، أعملوها عملين : عمل إنّ فنصبوا بها في الإيجاب ، وعمل : لا ، فجعلوها عطفاً في النفي ، وصارت بمنزلة حتى ، فإنها لما شابهت حرفين ، إلى ، والواو ، أجروها في العمل مجراهما. فخفضوا بها بتأويل إلى ، وجعلوها كالواو في العطف . . . فكذا هاهنا : إلا ، لما ركبت من حرفين أجريت في العمل مُجراهما على ما بينا »[2]

ثم ردّ عليه بقوله : « وأما قول الفراء : إن الأصل فيها : إنّ ولا ، ثم خففت إن وركبت مع لا ، فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب ألا تعمل لأن إنّ الثقيلة إذا خففت بطل عملها ، خصوصاً على مذهبكم ، وأما تشبيهه لها بلولا فحجة عليه ، لأن لو لما ركبت مع لا ، بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل

---

(١) المسألة ٣٤ ص ١٥٠

(٢) نفسه ١٥١

حرفين ركب أحدهما مع الآخر ، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر . . . وهو لايقول في إلا كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب ، وأما تشبيهه لها بحتى فبعيد ، لأن حتى حرف واحد يتأول تأويل حرفين في حالتين مختلفتين . . . بخلاف إلا ، فإن إلا مركبة من إنّ ولا ، وهما منطوق بهما ، فاذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما . والذي يدل على فساد ماذهب إليه قولهم : ما قال إلاّ لَهُ . فان : له ، لاشيء قبله يعطف عليه وليس في الكلام منصوب فتكون إلا عاملة فيه ، فدل على فساد ماذهب اليه »[1] .

أرأيت كيف يفتعل أبو البركات دليل الكوفيين ويسوقه كما يشاء دون أن يكون أمامه مصدر كوفي يقف عليه ، ثم كيف يكرّ عليه بالرد مفنداً إياه ، موهماً أنه حقيقة علمية لاتلفيق فيها ولا افتعال ، ثم أرأيت أيضاً إلى جهله بالنحو الكوفي واعتماده ما ينقله عن شيوخه ، وإلى عدم تحقيقه فيما يقع عليه من آراء الكوفيين ؟

أما مصدره في هذا الوهم فهو أبو سعيد السيرافي ، فهو أيضاً ينقل هذا الكلام عن الفراء ، ولعله لايعفيه من الرد والتعنيف [2] ، وكذلك نجد أبا القاسم الزجاجي يقع في هذا الوهم ، فينقل رأي الفراء على هذه الصورة المضطربة الملفقة[3] . ومن هذا يتبين أن مصدر أبي البركات فيما يثبته من آراء الكوفيين بصري لا كوفي ، وكان يجب أن يرجع إلى كتب القوم حتى يكونَ « إنصافُه » منصفاً حقاً .

---

(١) نفسه ١٥٤-١٥٥

(٢) انظر : شرح التوضيح ١/٣٤٩ ، والجنى الداني ٥١٧

(٣) انظر : كتاب اللامات ١٤

٣ ـ المتأخرون والرأي :

وجاء المتأخرون فنقلوا هـذا الرأي عن أبي البركات وغيره ، ولكنه هو نفسه كان لهم مرجعاً كبيراً في النحو الكوفي ، يغنيهم عن العودة إلى كتب الكوفيين ، أو إلى المطولات من كتب البصريين ، لأنه فى هذا أسهل مرجعاً ، ولم يفطنوا إلى أنه كان يفتعل هذه المسائل ويجعلها ضرباً من الرياضة الذهنية ، ولم يدركوا أنه لا علم له بالنحو الكوفي إلا ما يقع عليه في كتب أساتذته البصريين ، ولهذا سرى الوهَمُ إلى كتبهم ، وتناقلته الأجيال بعد الأجيال ، ففي كتاب اللّباب لأبي البقاء العُكْبَري نجد ما يلي : « وقال الكوفيون : إلاّ مركبة من : إنّ ،ولا ، فإذا نصبتْ كان بإنّ ،وإذا رفعتْ كان بلا»[١]. وكذلك نرى في شرح المفصّل لابن يعيش ،بل إنه لينقل كلام أبي البركات نفسه[٢] ومن الذين وقعوا في هذا الوهم المحقق الرضي[٣]،وابن عصفور الأندلسي[٤] ،وابن مالك[٥] . ولاشك أن السيرافي والزجاجي هما اللذان يذهبان بجريرة هذا الوهم، ويشاركهما أبو البركات لأنه لم يحقق فيه حين تصدّى لتأليف كتاب كامل في مسائل الخلاف .

٤ ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه

وهذه مسألة أخرى وقع فيها النحاة بالوهم ، فقد نسب أبو البركات إلى نحاة الكوفة أنهم يجيزون في ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور والظرف وغيره كالمفعول به ، ونسب إلى البصريين أنهم ينكرون

---

(١) اللباب في علل البنـاء والإعراب « مخطوط دار الكتب » رقم ١٩١٩ نحو ، ص ١٦٤ – ١٦٥

(٢) شرح المفصّل ٢/٧٦ - ٧٧

(٣) شرح الكافية ١/٢٠٧

(٤) شرح التوضيح ١/٣٤٩

(٥) التسهيل ١٠١

ذلك ، وساق – على طريقته – حججاً زعم أن الكوفيين ساقوها أدلة لرأيهم ، كالبيت الذي أضافه الأخفش إلى نسخ الكتاب :

فزججتُهـــا بمِزَجّـةٍ زجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ

والبيت الذي أنشده أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني[1] ، وهو :

يُطِفْن بجوزي المراتعِ لم يرع بواديه من قَرْعِ القسيِّ الكنائنِ

وبقراءة ابن عامر التي أنكرها الفراء : زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم . وبما حكاه الكسائي عن العرب : هذا غلامُ واللهِ زيدٍ ، وما حكاه أبو عبيدة البصري من قولهم : إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها[2] .

١ – رأي الكوفيين والبصريين في المسألة :

والبصريون والكوفيون في هذا سواء ، فسيبويه لا يختلف مع الفراء ، ويلتقي ثعلب والفارسي وابن جني ، وإليك البيان :

أ – آراء نحاة الكوفة :

١ – نُقل عن الكسائي أنه روى عن العرب: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ ، ونقل عنه الفراء أن العرب « يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعلِ والمضاف بصفة – أي بين اسم الفاعل والمضاف بالجار والمجرور – فيقولون : هو ضاربُ في غيرِ شيءٍ أخاه ، يتوهمون إذا حالوا بينهما أنهم نونوا »[3] .

ولا نعرف أحداً من النحاة المتقدمين والمتأخرين من يخص الكسائي بالنسبة ، فكلهم ينسب القول إلى الكوفيين كافة ، ويكتفي بما نقله الكسائي عن العرب .

---

(١) انظر مجمع البيان ٢٠٦/٧ ، والخصائص ٤٠٦/٢

(٢) المسألة ٦٠ ص ٢٢٥

(٣) معاني القرآن ٨١/٢

وهذا الذي نقله أبو البركات لاينهض دليلاً على أن شيخ الكوفة يرى الفصل بين المضاف والمضاف إليه مقبولاً ، بغير شبه الجملة والقسم ، فنحاة المذهبين - كما يرى أبو البركات - مجمعون على جواز الفصل بالقسم[1] ، ونحاة البصرة يرون الفصل بشبه الجملة مقبولاً في ضرورة الشعر .

أما ما نقله الفراء عن شيخه الكسائي فلا يدل أيضاً على رأي مخالف للرأي البصْري .

٢ - والفراء في هذا أكثر من البصريين تمسكاً بعدم الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، فهو من جهة لايرى الفصل بالظرف والجار والمجرور إلا في ضرورة الشعر ، ومن جهة أخرى ينكر الفصل بغيرهما في الضرورة وغيرها . يقول : « ولكن إذا عرضتْ صفةٌ بين خافض وما خَفَض جاز إضافته ، مثل قولك : هذا ضاربُ في الدار أخيه ، ولايجوز إلا في الشعر »[2] ، ويقول في الفصل بغير الصفة - على غرارمصطلحه - « وليس قول من قال : مخلف وعدَه رسلِه ، ولا : زُين لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم ، بشيء ، وقد فسر ذلك ، ونحويو أهلِ المدينة يُنشدون قوله :

فزججتُها بِمزَجّـــة زجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ

قال الفراء : باطل ، والصواب زجَّ القلوصِ أبو مَزاده »[3] .

ويقول في موضع آخر : « وليس قول من قال : إنما أرادوا[4] مثل قول الشاعر :

فزججتهـــا بمزجـــة زج القلوص أبي مزاده

---

(١) انظر الإنصاف . المسألة نفسها .

(٢) معاني القرآن ٢/٨١

(٣) نفسه ٢/٨١-٨٢

(٤) في الآية : وكذلك زين لكثير من المشركين ...

بشيء ، وهذا مما يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية »[1] .

والفراء كما ترى ينسب هذا الرأي إلى نحويي أهل الحجاز ، ولا ينسبه إلى شيخه الكسائي ، ولو كان للكسائي رأي لما أخفاه الفراء .

وعلى هذه الصورة الجازمة ينكر الفراء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر ، فكيف في اختيار الكلام .

٣ - أما ثعلب فقد عرض في أماليه أبياتاً سبق لسيبويه أن ساقها شواهد على فصل المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة في ضرائر الشعر ، ثم أثبت بيتاً أنكره الفراء وهو قوله : فزججتها الخ . . ثم ذكر أن هذا « لايجوز إلا في الشعر »[2].

وعلى هذا يكون ثعلب مخالفاً لشيخي الكوفة : الكسائي والفراء ، لأنه جعل الفصل بشبه الجملة وغيرها جائزاً في ضرورة الشعر ، ويبدو أن أصحاب الخلاف بين المذهبين لم يقعوا للكوفيين على رأي عند غير ثعلب في هذا الموضع ، وهو فيه لايختلف عن كثير من البصريين .

٤ - ويخلف هؤلاء جميعاً كوفي متأخر هو ابن خالويه الذي عاصر الفارسي وجرت بينهما غير مرة مناظرة في النحو واللغة ، مثل فيها الفارسي البصريين في رأي أصحاب كتب الخلاف كأبي البركات ، ومثّل فيها ابن خالويه الكوفيين .

على أن هذا الكوفي المتأخر لم يخرج على السنن الذي سار فيه شيوخ المذهبين ، فهو يعرض قراءة ابن عامر ، ويقول : « حال بهم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قبيح في القرآن ، وإنما يجوز في الشعر كقول ذي الرمة :

كأنّ أصواتَ من إيغالهنّ بنا أواخرِ الميس أنقاض الفراريجِ

وإنما حمل القارىء بهذا عليه أنه وجده في مصاحف أهلِ الشام بالياء فتبع الخط »[3] .

---

(١) نفسه ١/٣٥٨

(٢) مجالس ثعلب /ط٢/١٢٥-١٢٦

(٣) الحجة لابن خالويه ١٢٦

ب – آراء نحاة البصرة :

١ – أما سيبويه فلا نراه يتحدث إلا عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة[١] ، غير أن بعض نسخ الكتاب تحمل البيت : فزججتها إلخ . . ولكن السيرافي ينكره ، ويراه من زيادات الأخفش[٢] وكل ما قاله سيبويه في هذه الظاهره يتلخص في أنّ الفصل ضرورة شعرية لاتجوز في الكلام .

بيد أن شيخاً جليلاً من شيوخ البصرة هو يونس بن حبيب كان يجيز هذا في الكلام في الظروف غير المستقلة[٣] .

٢ – إلا أن كتاب سيبويه قد جبّ ما قبله ، فوقف البصريون المتأخرون عند ما جاء فيه ، ولهذا لم يروا فيما قاله يونس أصلاً نحوياً يقفون عنده ، هذا أبو جعفر النحاس يقول . « وأما ما حكاه أبو عبيدة عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا في شعر ، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه لا يفصل ، فأما بالأسماء فلحن »[٤] .

٣ وتحدث أبو علي الفارسي عن قراءة ابن عامر في كتاب الحجة وعدها قبيحة لأنه لافصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، قال : « وهذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى »[٥] ، وقد نقل عنه هذا الكلام أبو حيان والطبرسي[٦] .

ونرى ابن جني لا يخرج عن الدائرة التي حددها الفراء ، فهو يسوق شواهد سيبويه في الفصل ثم يقول : « ومن ذلك قوله :

---

(١) انظر الكتاب ١/٩٠ ، ٣٤٧

(٢) انظر الخزانة ٢/٢٥١

(٣) انظر ارتشاف الضرب « مخطوط الأحمدية » ٢٤٦

(٤) تفسير القرطبي ٧/٩٢

(٥) الحجة ٤/١٠١ عن كتاب أبي علي الفارسي ٢٤١

(٦) البحر المحيط ٤/٢٣٠ ، ومجمع البيان ٧/٢٠٦

فزججتها بمزجّة زجّ القلوصَ أبي مَزادَهْ

أي زجّ أبي مَزادَهْ القلوصَ ، ففصل بينهما بالمفعول به ، وهـذا مع قدرته على أن يقول : زجّ القلوصِ أبو مزاده ، كقولك : سرني أكلُ الخبزِ زيدٌ ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ها هنا ضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول ، فأما قوله :

يُطِفْنَ بحوزيّ المراتعِ لم يرع بواديه من قرعِ القسيّ الكنائنِ

فلم نجد فيه بداً من الفصل ، لأن القوافي مجرورة ، ومن ذلك قراءةُ ابن عامر : وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم ، وهـذا في النثر وحال السعة صعب جداً ، لاسيما والمفصول به مفعول لاظرف »[1] .

وفي هـذا النص ما يشبه كلام ثعلب ، ويقل عن كلام الفراء ، فابن جني يعتدها ضرورة « ألا تراه ارتكب ها هنا الضرورة » وينسبها مرة أخرى إلى الضعف الشديد ، فإذا كان كلام البصريين والكوفيين في المسألة سواء فأية مسألة خلافية تصح أن تكون ؟

٢ - المتأخرون والمسألة :

وقد أوقع أبو البركات من جاء بعده في وَهمٍ سرى طويلًا بين النحـاة ، فنسبوا إلى الكوفيين - كما فعل أبو حيان - إجازتهم « الفصل بـين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر وفي الكلام ، ومنه قراءة ابن عامر »[2] .

وفعل مثله صـدر الدين الكنغراوي في تلخيصه نحو الكوفيين فقال :

---

(١) الخصائص ٢/٤٠٥-٤٠٧

(٢) ارتشاف الضرب . الورقة ٢٤٦

« ويجوز فصلها إذا كان المضاف مصدراً ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله ، نحو : قتلُ أولادَهم شركائِهم ، وإما محله ، كقولهم : تركُ يوماً نفسِك وهواها ، سعيٌ في رَداها »[1] .

ونقل البغدادي ثلاثة نحويين نقلوا عن أبي البركات هذا الوهم ، هم ابن خلف ، في شرح أبيات الكتاب ، والجعبري في شرح الشاطبية ، والسمين الحلبي في إعراب القرآن[2] ، ثم تمادى المتأخرون في الوهم فنسبوا إنشاده إلى الفراء مقرونا اسمه باسم الأخفش ، ولعلهم يريدون من ذلك أن الفراء يذهب إلى جواز الفصل ، ولذلك ردّه البغدادي وبين أن مراد الفراء من إنشاده إنكار الفصل لا تجويزه .

ثم استغرب كلام أبي البركات في المسألة ، وفيما نسب إلى الكوفيين من احتجاج بالآية الكريمة ، والرأي عنده أن الفراء « هو الذي فتح ابتداء باب القدح على قراءة ابن عامر » .

خلاصة المسألة :

يتبين من هذا كله أن الكوفيين هم الذين أنكروا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، والجار والمجرور ، وأن البصريين المتقدمين – جيل يونس وسيبويه – لم يكن لهم في المسألة مشاركة ولكن الفراء هو الذي أنكر ماسمعه من شعر ، وتأوّل إنشاده على وجه ترضاه العربية ، لأن الرواية التي نقلت إليه لاتوافق العربية عنده ، ولايجدها سليمة في لغة العرب ، ولكنها شيء قال به نحويو أهل الحجاز عامة ، وتابعه في هذا من جاء بعده من النحاة .

كما تبين لنا أن البصريين المتأخرين من جيل الفارسي وابن جني كانوا أقل حدة في موقفهم من القاعدة وقراءة ابن عامر من موقف الفراء .

---

(١) الموفي في النحو الكوفي ٥٢-٥٣

(٢) انظر الخزانة ٢/٢٥٤

٥ – إلا . . . بمعنى الواو

ونسب أبو البركات إلى الكوفيين القول بأن (إلا) تأتي بمعنى الواو ، وساق على ألسنتهم شواهد ادّعى أنهم يحتجون بها ، كالآية : لئلا يكونَ للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا . والآية : لايحب الله الجهرَ بالسوء من القول إلاّ مَنْ ظلم . والبيت :

وكلُّ أخٍ مفارقه أخوه لعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفرقدان[١]

وقد نسب بعض المتأخرين هذا المذهب إلى الفراء[٢]، ولا يبعد أن يكون أبو البركات نفسه يعني الفراء فيما عمم فيه النسبة ، على عادته في كثير من المسائل.

١ – رأي الكوفيين :

عرض الفراء للمسألة في غير موضع من كتابه معاني القرآن ، ولا تجده في موضع منها يقول بما نسب إليه وإلى أهل مذهبه ، بل إنه لينكر أشد الإنكار ويرده على أبي عبيدة أحد نحاة البصرة ولغويها .

قال عند كلامه على الآية : لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم[٣] : « وقد قال بعض النحويين : إلا ، في هذا الموضع بمنزلة الواو ، كأنه قال : لئلا يكون للناس عليكم حجة ، ولا الذين ظلموا . فهذا صواب في التفسير ، خطأ في العربية »[٤] .

وقال عند كلامه على الآية : إني لايخاف لديّ المرسلون إلا من ظلم . . .[٥] « وقد قال بعض النحويين إن : إلا ، في اللغة بمنزلة الواو ، وإنما معنى هذه الآية :

---

(١) المسألة ٣٥

(٢) انظر القرطبي ٦/٤ ، والمغني (دسوقي) ١/٧٨ والإتقان ١/١٥٢

(٣) البقرة ١٥٠

(٤) معاني القرآن ١/٨٩

(٥) النمل ١١

لايخاف لدي المرسلون ولا من ظلم ثم بدل حسناً ، وجعلوا مثله قول الله : لئلا يكون للناس عليكم حجـــة إلا الذين ظلموا . أي ولا الذين ظلموا ، ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا ، لأني لاأجيزُ : قام الناس إلا عبد الله ، وهو قائم . إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد : إلا ، من معنى الأسماء قبل : إلا »[1].

أما الكسائي فقد نقل عنه رأي في الاستثناء الذي يحمله هذا البيت :

وكل أخٍ مفارقه أخـــوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

فقد ذهب فيه إلى أنه يقدر بقولك : « إلا أن يكون الفرقدان »[2] .

وهكذا يتضح لنا أن شَيْخَي الكوفة : الفراء والكسائي ، لم يجدا في الشواهد التي ساقها أبو البركات على أنهـا من احتجـاج الكوفيين على المسألة ، مانسب إليهم .

٢ ـ المسألة عند كوفي متأخر :

وهنـاك احتمال أن يكون أبو البركات وقع على رأي أحمـد بن فارس ، فنسب ماجاء عنده إلى أهل الكوفة جميعـاً ، مثلما فعل في مسألة اخرى حين نسب رأي ابن خالويه في المجرور بعد واو ربّ إلى نحاة الكوفة ، وجعل ماقدمه من حجج وأدلة حججهم وأدلتهم ، فابن فارس لغوي متأخر له اشتغال قليـل في النحو ، وهو معدود في الكوفيين ، وقد ذهب إلى أن (إلا) تأتي بمعنى الواو ، واحتج لذلك بقول الشاعر :

وأرى لهـــا داراً بأغدرة السيـــدان لم يدرس لها رَسْمُ
إلا رماداً هامداً دفعتْ عنه الرياحَ خوالدٌ سُحُمُ[3]

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٨٧ ، وانظر أيضاً : ٢/٢٨

(٢) انظر شرح الكافية ١/٢٢٧ ، والخزانة ٢/٥٣

(٣) انظر الصاحبي في فقه اللغة ١٠٧

٣ ـ مصدر ابن فارس بصري :

على أن ابن فارس يستند في هذه المسألة إلى مصدر بصري لا كوفي ، فقد ذهب إلى هذا أبو الحسن الأخفش وأيد رأيه بالبيتين السابقين[١] .

وذهب إلى هذا نحوي بصري آخر هو أبو عبيدة ، وهو صاحب الشاهد الذي ادعى أبو البركات أن الكوفيين احتجوا به ، وهو قوله تعالى: لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم . قال : « موضع (إلا) ها هنا ليس بموضع استثناء ، إنما هو موضع واو الموالاة ، ومجازها : لئلا يكون للناس عليكم حجة والذين ظلموا . قال الأعشى :

إلا كخارجةَ المكلفِ نفسَه وابنيْ قُبَيصةَ أنْ أغيبَ ويشهدا

ومعناه : وخارجة ...»[٢]

ولعل ابن فارس لم يقع على قول أبي عبيدة ولكنه أخذه من كلام أبي الحسن ، لتوافق الدليل والاحتجاج ، وبهذا يكون مصدره بصرياً لا كوفياً ، وهب أنّ ابن فارس هو صاحب الرأي ، أفيصلح كلامه مذهباً لنحاة الكوفة جميعاً وهو لغوي متأخر قليل الاشتغال بالنحو ؟

٤ - متى يقول الفراء بمجيء إلا بمعنى الواو :

وثمة احتمال آخر للوهم الذي وقع فيه أبو البركات في هذه المسألة ، وهو أن الفراء بعد أن ردّ قول أبي عبيدة بكون إلا بمنزلة الواو في قوله تعالى : لئلا يكون للناس ... استطرد ليبين متى تأتي إلا بمعنى الواو ، فقال : « إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك : لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مئة . تريد بإلا الثانية أن ترجع الألف ، كأنك

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش (مصورة عن مخطوطة طهران) اللوحة ٦٧/٢

(٢) مجاز القرآن ١/٦٠-٦١

أغفلت المئة فاستدركتها فقلت : اللهم إلا مئة ، فالمعنى : له عليَّ ألف ومئة ، وأن تقول : ذهب الناس إلا أخاك اللهم إلا أباك ، فتستثني الثاني ، تريد : إلا أباك وإلا أخاك ، كما قال الشاعر :

ما بالمدينة دار غير واحدةٍ دار الخليفة إلا دار مروانا

كأنه أراد : ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان»[1] .

وهكذا يرى الفراء أن (إلا) لا تأتي بمعنى الواو في الآية الكريمة : لئلا يكون للناس .. ويضع لمجيئها بهذا المعنى شرطاً لم يذكره أبو البركات في المسألة ولم يقف عليه .

٥ - المتأخرون والمسألة :

ونذكر القرطبي قبل غيره لأنه أول مَن عرفنا من المتأخرين الذين وقعوا في الوهم ، فقد قال عند قوله تعالى : لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا مَنْ ظلم ، وكان الله سميعاً عليماً ، « قال الفراء : إلا مَن ظلم ، يعني : ولا من ظلم »[2] والحقيقة أن الفراء يراها للاستثناء ويربط بينها وبين إلا التي في قوله تعالى : لئلا يكون للناس..[3]

ونحدث ابن هشام عن إلا فخلط في المسألة كثيراً وذلك حين قال : « والثالث أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة ، وجعلوا منه قوله تعالى : لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم . لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم ، ثم بدل حسناً

---

(١) معاني القرآن ١/٨٩ ، وانظر ٢/٢٨٧

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٦/٤ ، وانظر ٢/١٦٩

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٣

بعد سوء . أي ولا الذين ظلموا ، ولا من ظلم »[1]

وقد رأينا الفراء في الآيتين لا يذهب هذا المذهب ولا يقول بما نسب اليه ابن هشام ، كما أن الأخفش لا يرى « إلا » في الآية الأولى بمعنى الواو بل بمعنى لكن .

ونقل جلال الدين السيوطي ما قاله ابن هشام لفظياً في الإتقان[2] ، وكذلك نقل البغدادي في الخزانة كلام أبي البركات وذهب فيه مذهبه في النسبة[3] ، وهذا يدل على نقل النحاة بعضهم عن بعض من دون تحقيق .

* * *

نخلص من هذا إلى أن الفراء ينكر أن تكون (إلا) بمعنى الواو في الآيتين اللتين ادعى أبو البركات أن الكوفيين ساقوهما دليلاً على مذهبهم ، أما البيت : لعمر أبيك إلا الفرقدان ، فهو من افتعاله ولا يعرفه الكوفيون بالمذهب الذي ذهب إليه فيه .

ولقد وضع الفراء شرطاً لمجيء إلا بمعنى الواو ولم يطلقها إطلاق النحويين البصريين : أبي عبيدة والأخفش ، ولكن أبا البركات أطلق النسبة ، ولم يكتف بنسبتها إلى الفراء وحده ، كما فعل غيره بل نسبها إلى نحاة الكوفة جميعاً ، فأوقع النحاة المتأخرين في وهم نسبة القول في ذلك إلى الفراء في الآيتين السابقتين .

٦ - العطف على الضمير المتصل المجرور

وهذه من المسائل التي لا تعد مسألة خلافية بين المذهبين ، لأن الشيوخ من الفريقين متفقون في المذهب ، ولكن - كما يبدو - ذهب أحد المتأخرين من نحاة الكوفة مذهباً مخالفاً لأصحابه فعمم أبو البركات - على طريقته - فنسب الرأي إلى

---

(١) مغني اللبيب ١/٧٨ « دسوقي » .
(٢) انظر الإتقان ١/١٥٢
(٣) انظر الخزانة ٢/٥٣

الكوفيين جميعاً ، كما فعل في كثير من المسائل ، فقد زعم أن الكوفيين يجيزون العطف على الضمير المتصل المجرور من دون إعادة الجار، وجعل أدلتهم كلها سماعية وساق على ألسنتهم شواهد كثيرة من القرآن والشعر ، جمع بعضها من كلامهم ، وبعضها الآخر من كتب المبرد وابن جني وغيرهما من البصريين المتأخرين ، ثم ردّ عليهم ، وأول الشواهد التي ساقها تأويلًا يماشي المذهب الذي يراه[1] .

ومن الشواهد التي ساقها على ألسنة الكوفيين قراءة حمزة : واتقوا اللهَ الذي تَسَاءلون بهِ والأرحامِ ، بجر الأرحام عطفاً على الضمير المتصل المجرور .

١ - آراء شيوخ الكوفة والبصرة :

وحين نرجع إلى آراء الشيوخ نجد الكوفيين والبصريين لا يختلفون في المذهب ، فهم جميعاً ينكرون مثل هذا العطف ويجعلونه لغة شعرية لا تجوز في اختيار الكلام ، فالفراء مثلًا لا يجيز العطف إلا في الضرورة ، يقول : «حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام ، هو كقولهم بالله والرحم ، وفيه قبح ، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِيَ عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه :

نعلقُ في مثلِ السواري سيوفنا وما بينها والكَعْبِ غوطٌ نفانِفُ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه »[2] .

ويورد قوله تعالى : وجعلنا لهم فيها معايش ومن لستم له برازقين . وهي إحدى الآيات التي أوردها أبو البركات شاهداً على ألسنتهم ، فيعرب الفراء (مَن) معطوفة على (معايش) ، لا على الضمير المجرور قبلها ، كما يدعي أبو البركات ، ثم يقول : « وقد يقال : إن (مَنْ) في موضع خفض ، يراد : جعلنا لكم فيها

---

(١) المسألة ٦٥

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٢-٢٥٣

معايش ولمن ، وما أقل ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه »[1] .

ومن المجزوم به أن الكسائي والكوفيين الشيوخ لم يكن لهم رأي مخالف في المسألة ، يدلك على ذلك ما قاله المبرد : « وقول الله تبارك وتعالى : (والمقيمين الصلاة) ، بعد قوله : (لكن الراسخون في العلم منهم) . إنما هو على هذا ، ومن زعم أنه أراد : ومن المقيمين الصلاة ، فمخطىء في قول البصريين لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة[2] » .

فالمبرد ينقل آراء المذهبين وهو في نقله رأي الكوفيين ـ أي غير البصريين ـ إنما يريد الفكرة التي ذهب إليها الفراء، وهي أن العطف في مثل هذا قبيح كالضرورة.

وشيوخ البصرة لا يختلفون عن هذا ، فالمسألة عند سيبويه لا تعدو أن تكون ضرورة شعرية ، يقول :

« وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر »[3] ونُسب إلى يونس أيضاً هذا المذهب[4] ، وقال به الأخفش صراحة في معاني القرآن[5] .

ومن هذا يبين أن شيوخ المذهبين لم يكونوا على خلاف فيما بينهم في هذه المسألة ، ولا أستبعد أن يكون كلام الفراء مأخوذاً من كلام سيبويه ، فقد أجمعت الروايات على أنه مات ونسخة من الكتاب تحت وسادته .

٢ ـ المتأخرون والمسألة :

وأعني هنا متأخري المذهبين ، أمثال المازني والمبرّد والزجاج وابن خالويه

---

(١) نفسه ٢/٨٦-٨٧

(٢) الكامل « زكي مبارك » ٧٤٨-٧٤٩

(٣) الكتاب ١/٣٩١

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/١١٥

(٥) ص ١٠٠ ، من نسخ الأستاذ أحمد راتب النفاخ

و . . أما الذين اتبعوا البصريين منهم فقد تفاوتت مذاهبهم ، فمنهم من يعتدل كالشيوخ ، ومنهم من ينكر العطف إنكاراً عنيفاً ، ويرد قراءة حمزة ويعدها خطأ في العربية لا تجوز .

فالمازني يراها قبيحة كما يراها سيبويه ، لأنه « لما كان المضمر المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض كقولك : مررت بزيد وبك ، كذلك تقول : مررت بك وبزيد ، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه »[1] ، وكذلك المبرد ، فهو يراها كشيخه أبي عثمان ضرورة شعرية ، يقول : « وقرأ حمزة الذي تساءلون به والأرحـــامِ ، بالجر ، وهذا ما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر ، كما قال :

فاليوم قربت تهجونـا وتشتمنـا فاذهب فما بك والأيام من عجبِ[2]

وقد نقلت عن المبرد أقوال لا تطابق رأيه في المسألة كما عرضها في الكامل والمقتضب ، من ذلك ما نقله الحريري من أنه قال : « لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي »[3] ومثل ذلك ما نقله ابن يعيش من أنه قال : « لا تحل القراءة بها »[4] .

ويبدو لي أن تلميذ أبي العباس الزجاج كان سبب هذه النقول ، فقد قال عند كلامه على قراءة حمزة « فأما الجر في الأرحـامِ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر ، وخطأ في أمر الدين عظيم لأن النبي (ﷺ) قـال : لا تحلفوا بآبائكم ، فكيف تتساءلون به والرحمِ على ذا »[5] .

---

(١) هامش الكتاب ١/٣٩١

(٢) الكامل ٧٤٩ والمقتضب ٤/١٥٢

(٣) درة الغواص ٦٢ « أوربة »

(٤) شرح المفصل ٣/٧٨

(٥) معاني القرآن « مخطوط دار الكتب » رقم ١١١ م تفسير

وإذا صحت النقول عن المبرد فلا تزيد شيئاً ذا بال في المسألة ، لأن إنكار أبي العباس لها لا يكون صادراً عن مخالفتها القياس فحسب ، بل صدر أيضاً عن مخالفتها المعنى الديني الذي وضحه الزجاج وقد ذكر هو نفسه أنها تجوز في ضرورة الشعر ، وهو **رأي** قال به .

ثم جاء بعد هؤلاء أبو جعفر النحاس الذي أخذ عن الزجاج ، فلم يزد عما قاله شيوخه ، ولكن كلامه يوهم أن بين الكوفيين والبصريين فوارق في المسألة النحوية ، غير أن الإبهام يزول بعد شيء من التأمل في كلامه ، لأنه لا يريد غير قراءة حمزة ، يقول : « وقرأ إبراهيم وقتادة والأعمش وحمزة : والأرحام بالخفض ، وقد تكلم النحويون في ذلك ، فأما البصريون فقال رؤساؤهم هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ، ولم يذكروا قبحه فيما علمت[1] » .

والحق أن الفراء لم يعلل المسألة كما عللها الخليل وسيبويه والمازني ، واكتفى بقوله : لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه . ولكن هذا لا ينفي أن يكون الفريقان متفقين في الرأي الأساسي .

أما قول النحاس : فقال رؤساؤهم : هي لحن لا تحل القراءة بها ، فهو تزيّد في نسبة الرأي الى رؤساء البصريين ، فقد رأينا سيبويه ويونس والأخفش لا يعدّون العطف لحناً ، وإنما يعدونه قبيحاً ، ويجيزونه في ضرورة الشعر ، كما رأينا عند الفراء ، وإن كان يريد من رؤسائهم المبرّد والمازني ، فهما على شدتهما في المسألة يجوّزانها في الضرورة كما رأينا .

والفارسي في كتاب : الحجة ، لا يخرج عن هذه الدائرة التي يلتقي في أبعادها الكوفيون والبصريون ، يقول : « وأما من جر : الأرحام ، فإنه عطفه

---

(١) إعراب القرآن . الورقة ٢١٦ « مخطوط دار الكتب . تيمور » رقم ١٧٨ تفسير .

على الضمير المجرور بالباء ، وهـذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن»[1] .

والفارسي هنـا دون الفراء في رده القراءة ، فضعف القياس وقلة الاستعمال لا ينفيان أن يكون لها وجه يُرْكن اليه ، ولكن ترك الأخذ به أحسن ، أما الفراء فرآهـا لا تجوز إلا في الشعر لضيقه ، وما كان كذلك لا يجوز في لغة القرآن .

هذا هو وجه النحو البصري المتأخر ، أما الكوفيون فيمثلهم ابن خالويه ، يقول في المسألة : « وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هـذا ، ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم ، وأنشد :

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كدت أقضي الحياةَ من خللِهْ

أراد : رب رسم دار ، إلا أنهم مع إجازتهم ذلك ، واحتجاجهم للقارىء به ، يختارون النصب في القراءة »[2] .

ولا يشـك هنا في أن ابن خالويه حين عرض الرأي البصري لم يكن أمامه إلا ما قاله المبرد والزجاج ، أما رأي الكوفيين فقد بالغ في تسامحهم في موقفهم من القراءة .

٣ ـ متأخرو النحاة والمسألة :

وأخذ المتأخرون عن أبي البركات ـ كعادتهم ـ فقد أصبح كتابه مرجعاً لهم في النحو الكوفي ، فالرضي يظن أن حمزة قرأ بكسر الأرحام « بناء على مذهب الكوفيين ، لأنه كوفي »[3] ولست أدري مَن مِن الكوفيين قبل حمزة

---

(١) الحجة ٣/٢٢٩ عن كتاب الفارسي ٢٤٠

(٢) الحجة في القراءات السبع ٩٤-٩٥

(٣) شرح الكافية ١/٢٩٦

أو في زمانه كان علماً في النحو حتى يَرْكَنَ مقرىء كحمزة الى رأيه ؟ فالرؤاسي والهراء – كما هو معلوم – ليسا بشيء ، حتى إن تلميذيهما : الكسائي والفراء قد هجرا ما أخذاه عنهما ، ولا شك أن الرضي لم يكن حذراً حين أطلق هـذا الحكم ، وحين أردفه بقوله : « ولا نسلم تواتر القراءات السبع » ، وحين قدم اليه بهذه النسبة المطلقة : « وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة ، مستدلين بالأشعار ولا دليل فيها ، إذ الضرورة حاملة عليه ، ولا خلاف معها ، وبقوله تعالى : تساءلون به والأرحام ، بالجر ، في قراءة حمزة » .

وما من شك في أن الرضي لم يقف على رأي نحاة الكوفة ، وإنما أخذ ما أخذه عن أبي البركات أو غيره من مشايعيه .

وربط المتأخرون بعده بين يونس والأخفش والكوفيين ، وقد سنّ هـذه السنة ابن مالك في تسهيله ، فقال : « وإن عطف على ضمير جرّ اختير إعادة الجار ، ولم تلزم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين »[1] .

وتأثره أبو حيان – وهو صاحب الشرح المطوّل للتسهيل – فذكر أن جمهور البصريين لا يجيزون العطف إلا بإعادة الجار ، وأن جمهور الكوفيين ويونس والأخفش يجوزونه في الكلام ، ثم أيدهم ورآه صحيحاً في الاختيار لا في الضرورة[2] .

وجاء ابن هشام – وهو كثير العَبِّ من بحر أبي حيان – فاتبع هـذا السَّنَن ، وأيد مثل ابن مالك وأبي حيان العطف على الضمير المجرور بغير الضرورة من دون إعادة الجار ، واستعار بعض كلمات ابن مالك فقال : « وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : تساءلون به والأرحام... وحكاية قطرب : ما فيها غيرُهُ وفَرَسِهِ »[3] .

---

(١) تسهيل الفوائد ١٧٧–١٧٨

(٢) انظر البحر المحيط ٢/١٤٧

(٣) اوضح المسالك ٣/٦١

ونقل الأشموني في شرحه للألفية كلمة ابن مالك أيضاً ، فقال : « وليس عود الخافض عندي لازماً وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين »[1] ، وربما أخذها عن ابن هشام ، أما ابن عقيل فقد اكتفى بنسبة المسألة إلى الكوفيين ، وأسقط اسم يونس والأخفش[2] .

أمّا جلال الدين السيوطي فقد ضم إلى هؤلاء الزجاج[3] ، وهذا من عجائب التخليط في عزو الآراء إلى أصحابها وغير أصحابها ، لأن الزجاج - كما رأينا - كان يعد قراءة حمزة خطأ عظيماً في أمر الدين ، ويرى العطف على الضمير المجرور خطأ في العربية لا يجوز في غير الضرورة .

ونرى هذا الوهم الى تلخيص الكنغراوي للنحو الكوفي ، إذ ذهب إلى أنه « يحسن العطف على مكني متصل في السعة ، ويعطف على المكني المجرور بلا إعادة الجار[4] » .

٤ - خلاصة المسألة :

١ - يقول أبو البركات في مقدمة المسألة : « ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ » ، ثم ساق حججهم فقال : « أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز ، أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ » بالخفض ، وهي قراءة أحَد القراء السبعة . . . »[5]

إنه في هذا يجعل الكوفيين أولاً يقولون بالعطف على الضمير المجرور بحال

---

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبّان ٣/١١٤

(٢) انظر شرحه على الألفية ٣/٢٣٩

(٣) انظر : شرحه على الألفية ٩٩

(٤) الموفي في النحو الكوفي ٦٣

(٥) المسألة ٦٥ ص ٢٤٦

السعة ، وفي اختيار الكلام ، لا في الشعر فقط ، وهو ثانياً ينسب إليهم ما لم يعرفوه ولا احتجوا به من الشواهـد والأدلة ، وبهـــذا بعد كلامه عن التحقيق والدقة .

ب ـ لم نجد نحوياً واحداً ممن نقلنا نصوصهم ـ من المتقدمين ـ ينسب إلى نحاة الكوفة ما نسبه إليهم أبو البركات ، مع أن المبرد والنحاس ذكرا آراءهم في المسألة ، وقالا إنهـــم يذهبون إلى تقبيح العطف ، وربط المبرد بين القبح والضرورة ، أما المتأخرون فقد تأثره جماعة منهم ، ثم نقل بعضهم عن بعض ، فشاع في كتبهم هذا الوهم .

ج ـ لم نجد من نحاة البصرة من أنكر جواز العطف على الضمير المجرور في ضرورة الشعر مع أننا عرضنا لآراء شيوخهم ومتأخريهم .

د ـ الكوفيون أنفسهم لا يخرجون عن الرأي البصري بل إن بعض البصريين كان أكثر منهم تساهلاً .

جامعة اللاذقية

محمد خير الحلواني